

قرار محكمة النقض
رقم 86
الصادر بتاريخ 21 يناير 2021
في الملف الجنحي رقم 2019/11/6/22490

انتزاع عقار من حيازة الغير - الدفع بسبقية البت - أثره

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من المتهم (أ.ن) بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة دفاعها بتاريخ 2019/05/20 لدى كتابة ضبط المحكمة الابتدائية بمراكش والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئناف الجنحية بها بتاريخ 2019/05/16 في القضية عدد 2017/371 والقاضي بعد النقض بإلغاء الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بعدم مؤاخذتها من أجل جنحة انتزاع عقار من حيازة الغير والتصريح ببراءته وتحميل الخزينة العامة الصائر وبعد التصدي بمؤاخذتها من أجل ما نسب إليها والحكم عليها بشهرين حبسا موقوف التنفيذ وغرامة نافذة قدرها 500 درهم وبأدائها تضامنا مع الغير لفائدة المطالبين بالحق المدني (م.ب) و(م.ب) و(خ.ب) و(ف.ب) تعويضا مدنيا قدره 15 ألف درهم وبإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه وتحميلها الصائر والإجبار في الأدنى.



المملكة المغربية

إن محكمة النقض/

المجلس الأعلى للسلطة القضائية

بعد أن تلا السيد المستشار المقرر محمد المختاري التقرير المكلف به في القضية.

وبعد الاستماع إلى السيد محمد جعبة المحامي العام في مستنتجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون:

بناء على عريضة النقض المدلى بها من طرف الطاعن بواسطة دفاعه ذ. (م.م) محام بمهنة مراكش المقبول للترافع أمام محكمة النقض والمستوفية للشروط الشكلية المتطلبة قانونا.

في شأن وسيلة النقض الأولى والمتخذة من خرق المادة 5 من قانون المسطرة الجنائية، ذلك ان المحكمة ردت الدفع بالتقادم بعله ان جريمة انتزاع عقار من حيازة الغير جريمة مستمرة لا يلحقها التقادم، وان الركن المادي للجريمة المذكورة المتمثل في الانتزاع المادي للحيازة يظل ممتدا زمنيا ولا ينقضي إلا بانتهاء فعل الاعتداء على الحيازة، والحال انها تتقادم بمرور أربع سنوات وان فعل الاعتداء حسب تصريحات الطرف المدني تم سنة 2004 والمتابعة لم تتم إلا بتاريخ 2011/07/13، مما يجعل قرارها متسما بنقصان التعليل يجعله عرضة للنقض والإبطال.

حيث إنه بمقتضى المواد 365 و370 و534 من قانون المسطرة الجنائية يجب أن يكون كل حكم أو قرار أو أمر معللا تعليلا كافيا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وأن نقصان التعليل يوازي انعدامه.

وحيث إن المحكمة لما ردت الدفع بسبق البت المثار أمامها من طرف الطاعن بعللة ان جنحة انتزاع عقار من الغير من الجرائم المستمرة، والحال انها جريمة فورية يحتسب أمد تقامها من تاريخ اخر فعل اعتداء على الحياة أتاها المتهم، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا وعرضته للنقض والإبطال.

لأجله

وبصرف النظر عن باقي ما استدل به على النقض،

قضت بنقض وإبطال القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بالمحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2019/05/16 في القضية عدد 2017/371 وإحالة الملف على نفس المحكمة وهي مؤلفة من هيئة أخرى لتبت فيه من جديد طبقا للقانون وعلى الطاعنة بضعف مبلغ الضمانة.

كما قررت إثبات قرارها هذا بسجلات المحكمة المذكورة إثر القرار المطعون فيه أو بطرته.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: عبد الحكيم إدريسي قيطوني رئيسا والمستشارين: محمد المختاري مقرر والمصطفى بارز ومحمد الغزاوي وفتيحة غزال وبحضور المحامي العام السيد محمد جعة الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة سعاد عزيزي.

المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض